برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا

نشرة خاصة،شباط/ فبراير 2014

فداء عيتاني



تنظيم القاعدة في سوريا
2013-2000

معلومة

Hivos
people unlimited

تفاصيل الناشر

نشرت النسخة العربية في شهرشباط/فبراير 2014 من قبل برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، وهو مشروع لمؤسسة التعاون الإنساني مع الدول النامية (Hivos)
لاهاي | هولندا 2508 CG | ص.ب 85565
www.hivos.net

التصميم: شركة تانجرين للتصميم @ استشارات في مجال الاتصالات (Tangerine-Design @ Communicatie advies)، روتردام – هولندا

صورة الغلاف:رويترز، ياسر الخضر. متوفر على الرابط:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/01/al-qaeda-terror-spread-iraq-lebanon.html
مقاتلوا القاعدة التابعين لالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يحملون السلاح خلال عرض عسكري في تل أبيض في سوريا قرب الحدود مع تركيا، 2 كانون الثاني / يناير 2014.

Hivos
people unlimited

تنظيم القاعدة في سوريا
2013-2000

فداء عيتاني

فهرس

مقدمة

في الخامس من تموز/ يوليو العام 2013 تظاهر أهالي بلدة الدانا في ريف ادلب الشمال ضد وجود تنظيم القاعدة في بلدتهم، كان فرع القاعدة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" قد تمكن من وضع قدمه في البلدة وإنشاء فيها معاهد تعليمية ومواقع عسكرية بسيطة يمكنه رفدها بالمقاتلين في حال الحاجة، إلا أن ممارسات التنظيم ومحاولته فرض فهمه للشريعة الإسلامية وترتيب أولوياته الخاصة على السكان المحليين وتكفيره لمقاتلي "الجيش السوري الحر" كما ارتكابات بعض عناصره الأخلاقية أدت إلى انطلاق تظاهرة بعد صلاة الجمعة في الخامس من تموز / يوليو نحو مقر الدولة الإسلامية، تطالب برحيل قائدها المدعو أبو أسامة التونسي.

التظاهرة كانت بحماية مجموعة من مقاتلي الجيش الحر، وبحسب المشاركين فيها والصور التي نشرت لاحقاً كانت تضم عدداً كبيراً من رجال المنطقة وبعض الأطفال، وأطلق مقاتلوا الدولة الإسلامية النار على المتظاهرين، مجزرة صغيرة حصلت تلك الظهيرة، قبل أن ينقض المقاتلون الأجانب من الدولة الإسلامية على قوات الجيش الحر في المنطقة ويتمكنون من أسر قائدهم فادي القش قائد كتيبة حمزة أسد الله وقطع رأسه كما أسر عدد كبير من المقاتلين والسكان المحليين.

الصراع بدأ عملياً عند اكتشاف الأهالي المحليين أن عدداً من مقاتلي الدولة الإسلامية اغتصبوا طفلاً، وأن الدولة اعتقلت الطفل وقيل أنه اغتصب من قبل مقاتل سعودي (ثم تأكد أن المقاتل تونسي من رجال أبو أسامة) وتم اعدام المقاتل (سراً بحسب قول مسؤولي التنظيم الذين لم يظهروا أية دلائل على تنفيذ القصاص على عكس عادة التنظيم)، وبعدها رفضت الدولة تسليم الطفل إلى أهله، وتضاعفت أعداد المعتقلين من المراهقين ومن أهالي الأطفال، ممارسة تشبه بنظر الأهالي ما سمعوه عن أعمال النظام في محافظة درعا حيث كان اعتقال الأطفال وتعذيبهم هو شرارة الثورة الأولى في أذار / مارس من العام 2011.

في الثامن من شهر تموز / يوليو نفسه تمكنتُ من مقابلة والي حلب في الدولة الإسلامية في العراق والشام أبو إثراء وأمير الدانا أبو أسامة التونسي، الذين اعتبرا أن ما حصل هو محاولة فادي القش تحريض الأهالي على التنظيم ومهاجمة التنظيم في مراكزه، دون ايراد أية إشارة إلى أسباب غضبة الشارع في البلدة على أبو أسامة وهتافاتهم ضده.

ورفض يومها المسؤولون في التنظيم الجهادي أي اتهامات سقتها بأن هدف التنظيم هو الإمساك بالخط الحدودي خلف المعابر مباشرة، من الدانا في ادلب إلى اعزاز في محافظة حلب إلى محافظة القامشلي، والإمساك بكل خطوط امداد الجيش الحر والسيطرة على حركة البضائع والبشر، قبل التمكن من السيطرة على كافة المناطق المحررة.

أسبوع تماماً مضى قبل أن يتم قتل كمال حمامى المعروف بإسم أبو بصير الجبلاوي قائد كتيبة العز بن عبد السلام في منطقة اللاذقية في غرب سوريا في الثاني عشر من شهر تموز / يوليو العام 2013 كان التنظيم نفسه مسؤولاً عن تصفية أبو بصير في إشكال مفتعل، وقع خلاله القائد في الجيش الحر، وهو أحد قياديي هيئة الأركان التي يترأسها سليم إدريس، في كمين استهدفه هو دون أن يُقتل أي من المجموعة المرافقة له، وفي مدينة انطاكيا الحدودية التركية تمكنتُ من مقابلة أحد الضباط المرافقين لأبو بصير خلال الحادث وأوضح أن الكمين استهدف قتل أبو بصير وحده، ثم تم نقل جثته من قبل مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية إلى باقي أفراد المجموعة الفارين على أطراف الطرق، وتُركوا لينقلوا جثة قائدهم أبي بصير بسلام.

في معبر باب الهوى الحدودي بين سوريا وتركيا كان مجموعة من ضباط هيئة الأركان يتشاورون في حضوري حول ما جرى، وبعد عدد من الأسئلة طرحتها عليهم أجمعوا على اعتبار أن ما جرى في الدانا من قطع رأس فادي القش، وفي اللاذقية من تصفية أبو بصير سيكون مصيرهم جميعاً إذا لم يتحركوا، وأن المستهدف هو قيادة هيئة الأركان (التي ترتبط كما يبدو تمويلاً بالمملكة العربية السعودية).

امتدت بعدها المعارك وصارت خبراً يومياً، لم تشارك الدولة الإسلامية في معارك ضد النظام، بل ركّزت كثافة عملها في الداخل وتمركزها المتفرّع في المناطق الحدودية، لم تشارك إلا في المراحل الأخيرة من معارك كبرى، وفي بعض الأماكن التي ضمنت لها اكتساب كميات هائلة من الذخائر كمثل معركة مطار "منغ" التي اشتركت في أيامها الأخيرة وضمنت حصة كبيرة من الذخائر المتروكة من الجنود القتلى والفارين.

إلا أن ما كان يعتبره بعض قادة الكتائب هبة من الله في ايفاد مقاتلين إسلاميين لمؤازرة الثوار راحوا يعتبرونه بلاءً عظيماً لم يكن وليد الأمس، ولا وليد الثورة وبداياتها، بل بالأحرى له جذور بعيدة في الجسم السوري المليئ بالأمراض.

القاعدة برعاية رسمية

نهاية العام 1999 وبداية العام 2000 شهد لبنان الذي كان ينعم بحالة أمن نسبية ويعاني من وجود أكثر من 30 ألف جندي سوري، معركة بين الجيش اللبناني وخلية تابعة لتنظيم القاعدة في جرود الضنية الشمالية، وانتهت المعركة بتصفية الخلية وقتل أغلب عناصرها، ترافق ذلك مع تصفية ما يعرف بـ"جند الشام" في سوريا، واعتقال عدد من عناصر التنظيم الجهادي، المرتبط بالقاعدة. بعدها كرت سبحة محاربة الإرهاب في الغرب على خلفية عمليات 9-11، وبدأت عمليات انتشار تنظيم القاعدة في المنطقة العربية والإسلامية.

في دمشق وطهران تم التعامل مع التنظيم بصفته قد يشكل فرصة، إضافة إلى كونه وباءً يجب الحرص منه، فهو يشبه الغاز السام الذي من جهة قد يقتل صاحبه ومن جهة أخرى يمكن أن يتم توجيهه للفتك بالأعداء. ومع مجيء بشار الأسد إلى الحكم في خلافة والده حافظ الأسد، وإطلاقه إصلاحات اقتصادية وسياسية تم السماح لعدد من المنابر بالعمل، ومنها اليسارية والإسلامية الوهابية (باستثناء حركة الإخوان المسلمين التي ينص القانون السوري على اعدام المنتسبين أو المتصلين بها)، وتم إطلاق العجلة الاقتصادية في لبرلة غير منضبطة ركّزت أغلب الدورة الاقتصادية السورية في يد 100 شخص من المقرّبين للنظام الأمني والسياسي في سوريا، ولاحقاً تم اعتقال اليساريين وترك الإسلاميين شريطة عدم عملهم في أطر سياسية.

أنشأت مئات المعاهد السلفية في سوريا بدعم وتمويل من عدد من الجمعيات الدينية الخليجية وبرعاية غير رسمية من النظام، وانتشر الفكر السلفي، وضمناً الجهادي، وصار الفكر الوهابي لدى السنة في سوريا ينافس انتشار التشيّع والاستثمارات الإيرانية في الريف السوري، وخلقت المخابرات السورية في تلك الفترة حالات من الفكر السلفي المتشدد بغية إبقاء العين على الإسلاميين الأكثر حدّة، وكانت إحدى أبرز هذه الظواهر أبو القعقاع (محمود غول أغاسي قتل بالرصاص لدى خروجه من المسجد العام 2007).

أعوام قليلة بعد عمليات 9-11 وكان القلق قد بلغ أقصاه في طهران ودمشق، الدولتان كانتا تخشيان من تطبيق نظرية "أحجار الدومينو" التي أعلن عنها اليمين الأميركي في الكثير من دراساته ومقالات مفكريه ومنظريه، ومع بدايات غزو العراق في العام 2003 باتت القوى الجهادية حليفة سرّية لنظامي إيران وسوريا،

أو على الأقل كانت العدو الأقل ضرراً، وبدأت عمليات تعبئة آلاف المقاتلين الإسلاميين والعرب من كل المدن والقرى إلى العراق، للمشاركة في التصدي للقوات الأميركية الغازية أولاً ثم لقتالها بعد أن استقرت في العراق في نيسان / أبريل العام 2003.

من بيروت كان يمكن مشاهدة باصات تقف أمام مقرّ حزب البعث العربي الاشتراكي اللبناني (التابع لسوريا) بانتظار أن تمتلىء بالشبان المتطوعين للذهاب إلى العراق والقتال إلى جانب الجيش العراقي، ولم يكن يتم أي تمييز بين المتطوعين، سواءً كانوا علمانيين أم إسلاميين متشدّدين، لاحقاً أصبحت أقنية نقل المقاتلين أشد تعقيداً.

مع استباب الأمر للولايات المتحدة في العراق، فتحت مناطق حدودية إيرانية لتسهيل انتقال المقاتلين الإسلاميين من أفغانستان إلى العراق، كما فتحت أرض لبنان ومعابر الأردن لتسهيل مرور المقاتلين الإسلاميين أيضاً نحو العراق، مروراً بالأراضي السورية، وفي تلك المرحلة كان تنظيم القاعدة في العراق بقيادة أبو مصعب الزرقاوي يتنازع مع التنظيم الدولي، وينشىء خلايا أشد دموية من تلك التي أقامها الشيخ أسامة بن لادن في أفغانستان أو السودان أو اليمن، كانت تجربة القاعدة تتحوّل من تنظيم مقاتل إلى خلايا أمنية مقاتلة شديدة الفتك، بعد تلقي التنظيم الدولي ضربة قاسية في أفغانستان أدت إلى انهيار مركزيته واعتماده أسلوب الخلايا الأمنية في العمل.

دخلت العديد من أجهزة المخابرات الدولية على خط التنظيم خاصة في العراق، وتبسيطاً للأمور يمكن تصويرها وكأن المملكة العربية السعودية تملك في تلك المرحلة جناحاً من التنظيم، وإيران تملك جناحاً آخراً، يقاتل المملكة كلمّا تعقّدت العلاقات بين طهران وبين الرياض، ويعمل في العراق ضد القوات الأميركية، وتمده طهران بالعبوات الناسفة المضادة للدروع الحديثة، والمصنعة في معاملها الحربية، وكان لسوريا أيضاً نفوذاً على الكثير من المقاتلين والمجموعات التابعة لتنظيم القاعدة، كما لقوات أخرى تقاتل في العراق، إلا أن هذا النفوذ سيكون له ثمن كبير لاحق.

في سوريا وخلال الأعوام الممتدة ما بين 2003 و2007 كانت الخلايا الأمنية التابعة لتنظيم القاعدة تنشط داخل البلاد، وكانت قوات الأمن في النظام السوري تطاردها حتى لا يشتد نفوذها، وتسمح لها باستخدام الأراضي السورية كمعبر نحو العراق، وخاصة في مناطق مثل دير الزور، حيث تشكل مناطق دير الزور امتداداً طبيعياً للأنبار العراقية، وترتبط العشائر على جانبي الحدود بالقرابة، وبعضها عشائر واحدة مقسومة على البلدين، العراق وسوريا.

سمحت سوريا بإقامة مستشفيات سرّية لتنظيم القاعدة على أراضيها، وغضّت السلطات السورية النظر عن الحراك القاعدي، وتركت شخصيات مثل أبو القعقاع يحضّ الشبان على الجهاد في العراق، والتحق آلاف السوريين في القتال هناك إلى جانب تنظيم القاعدة، ومن محافظات مختلفة، من ادلب وحلب ودير الزور والرقة وغيرها، وتحول أبو القعقاع وغيره من الدعاة إلى مدربين للشبان على استخدام السلاح بشكل أولي، واستقطب أبو القعقاع مئات من المقاتلين العرب الذين وصلوا عبر العديد من المعابر إلى مدينة حلب حيث يتمركز الداعية الجهادي، وحوّلهم بدوره إلى العراق حيث كان باستقبالهم تنظيم القاعدة بقيادة أبو مصعب الزرقاوي.

في العام 2006 تحول التنظيم الدولي للقاعدة وخلاياه المنتشرة في العراق وقيادته من نقطة تقاطع بين أكثر من عاصمة (طهران، دمشق، الرياض وغيرها) إلى عدو العواصم، فقد أحبطت طهران من تحوّل التنظيم إلى قتال الشيعة والنفوذ الشيعي بشكل عنيف في ما يعرف في العراق بالحرب الطائفية (2003 – 2008) وبعد أن كان يختص بقتال الجنود العراقيين في الشرطة والحرس الوطني (لاحقاً الجيش العراقي) وتنفيذ بعض العمليات ضد الأميركيين، وبشكل أساسي تصفية الكوادر السنية، تحول التنظيم إلى قيادة العمليات ضد الشيعة في العراق والقوى التي تدعمها إيران.

الرياض أيضاً تعرضت لضربات قاسية من التنظيم على أراضي المملكة السعودية، بدا أن التنظيم يعض اليد التي أطعمته، وراهنت على تجفيف مصادر التمويل، الخطة الأميركية التي بدأ تنفيذها لوقف إيرادات التنظيم الدولي، كما على المشروع الأميركي في العراق الذي يعنى بفك تحالف العشائر مع القاعدة أي "الصحوات" ووجهت رسائل قاسية إلى دول اتهمتها بمساعدة تنظيم القاعدة، ومنها مثلاً قطر، حيث نفّذت عملية باهتة ويتيمة في الدوحة ضد مسرح أعلن على أثرها أحد المسؤولين الرسميين في الدوحة أن هذه العملية هي "مزاح خليجي - خليجي".

دمشق خاضت الكثير من الاشتباكات الداخلية لوقف امتداد التنظيم وخلاياه قريباً من العاصمة وفي مناطق حسّاسة، وداهمت القوى الأمنية فيها مراكز سرية للتنظيم في مناطق مثل جبل قاسيون المشرف على العاصمة، وقتلت العديد من أعضاء التنظيم الذين شرعوا في تكريس وجودهم في سوريا، ولكن كان النقاش الجدّي ضمن خلايا تنظيم القاعدة في سوريا بحسب ما قال لي العديد من العناصر الذين عاصروا تلك الفترة وسجنوا لاحقاً، وبعدها عادوا مع الثورة إلى منازلهم أو إلى المشاركة مع الدولة الإسلامية في العراق والشام، بأن النقاش الداخلي بين الأمراء كان حول ضرورة قتال السلطة الباغية في سوريا قبل الانتقال لقتال الأميركيين في العراق، وكانت وجهات النظر متباعدة بين من يطيع قيادة التنظيم ويوليها المبايعة (بالمفهوم الشرعي) وبين من يعتقد بأولوية القتال محلياً في ابتعاد نسبي عن فقه القاعدة (حيث كل الأراضي هي أرض الإسلام ولا فرق بين القتال في أفغانستان أو سوريا أو العراق، إلا بقدر تحديد أرض الجهاد وتمييزها عن أرض النصرة).

إلا أن أكثر ما عانت منه دمشق كان ضغط الولايات المتحدة عليها للحد من انتقال مسلحي وأسلحة وأموال تنظيم القاعدة عبر أراضيها. كانت دمشق قد تعرّضت لضربة كبيرة في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري أدت إلى انسحابها من البلاد التي دخلتها بقواتها المسلحة العام 1976، وتم رفع يدها عن إدارة البلاد بعد أن كانت تشرف عليها بموجب تفاهم ضمني العام 1990 أدى إلى مشاركة دمشق في التحالف بالحرب ضد العراق بعد احتلاله الكويت.

إلا أن الأزمنة تغيرت، وتم الضغط بشدة على سوريا لوقف مساعدة الخلايا الإسلامية ووقف انتشارها في العراق وتجفيف مصادرها المالية ومنع استقدامها للأسلحة، فتغيرت كل تكتيكات القيادة السورية بعد العام 2006، وفي العام 2007 عُقد اجتماع بين وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس ووزير الخارجية السوري وليد المعلّم تم خلاله تقديم سلسلة من الدلائل حول مساهمة القيادة السورية وأجهزتها الأمنية في مكافحة تنظيم القاعدة، وخاصة صور لعدد من قادة التنظيم الذين تم قتلهم على الحدود ما بين سوريا والعراق.

اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية في تلك الفترة أبو القعقاع، وبعد خروجه من السجن نبذ الرجل العنف وبات يحثّ الشبان على الجهاد في بلاده سلمياً وعدم الذهاب إلى العراق، نافياً أية صلة له بتنظيم القاعدة أو القوى الجهادية. كما بدأت الأجهزة الأمنية السورية بتجميع المقاتلين العرب وإرسالهم إلى لبنان تحت ما سيعرف بحركة "فتح الإسلام" والتي تم تصفيتها في مخيم نهر البارد، وتدمير المخيم على رؤوس مقاتليها من قبل الجيش اللبناني صيف العام 2007.

وابتداءً من العام 2007 شدّت الأجهزة الأمنية السورية حملة تصفية لما يعرف بالقوى الإسلامية، مستثنية المعاهد الدينية السلفية في البلاد، التي انتشرت كالفطر في منافسة محمومة بينها وبين الاستثمارات الإيرانية في تشييع قرى من الريف السوري وإنشاء المجمعات السكنية على أطراف المدن وتكريس نفوذ سياسي وديني بين السكان ذوي الأصول السنية كما بين بعض الفرق الشيعية السورية.

طالت حملات البحث عن السلاح ومطاردة الجهاديين في سوريا أغلب المناطق، مترافقة مع مفاعيل اللبرلة الاقتصادية العرجاء، ومع شعور أبناء الريف الذين عزّزهم نظام حافظ الأسد في الماضي، واعطاهم الفرص للانخراط في وظائف الدولة بأنهم اليوم في ظل حكم خليفة حافظ، أي بشار الأسد، فقراء مجدداً وقطاعاتهم الإنتاجية وخاصة المتعلقة بالزراعة مهملة، لا وبل مطاردون ومهانون ولا آمال ليعقدوها على نظامهم أو الحياة في ظله، وتسارعت وتيرة التدين في الريف السوري، وانتقلت حالة التدين إلى العشوائيات المحيطة بالمدن الرئيسية في البلاد بسرعة هائلة، وهي العشوائيات التي تضاعفت بصورة خيالية في الأعوام الأخيرة قبل اشتعال الثورة السورية.

اعتقل أغلب الأمراء في تنظيم القاعدة والمتصلين بهم والناشطين وزجوا في سجون النظام السوري، وتحولت السجون إلى مدارس لتعليم قواعد الإسلام السلفي بنسخته الجهادية، وعادت السجون لتعج بالإسلاميين من علماء الدين والمقاتلين السابقين في العراق والذين كانوا يتأهبون للذهاب والمشاركة في الجهاد هناك أو في مناطق أخرى حول العالم. بعد أن كانت السجون متنازعة ما بين اليساريين والإسلاميين من حركة الإخوان في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي.

انتهى العام 2010 وكانت لا تزال حملات الاعتقال جارية على قدم وساق، وكانت الأرياف نهباً للقوى الأمنية السورية، التي تبحث عن الجهاديين، وبقايا القوى السلفية الناشطة، وعن أسلحتهم، وذخائرهم، وكانت العائلات التي تملك أية قطع أسلحة تحاول التخلص منها بأي شكل، ولم تعد الأسلحة سوقاً منتعشة على عكس بداية الحرب في العراق (2003 وما تلاها من أعوام) حيث بلغ سعر بندقية AK47 أقل من خمسين دولار أميركي، بعد توافرها بكثافة وتحولها إلى سلعة سهلة التسويق خاصة في المناطق الحدودية مع العراق.

إلا أن القوى الأمنية في سوريا مبنية على أساس عاملين، الأول هو المنافسة في ما بينها كأجهزة مخابرات تراقب بعضها وتنافس بعضها في شدة الولاء للنظام، والقاعدة الأخرى هي الاعتياش من الخوات وابتزاز المواطنين، وتفاقمت حالتها هذه مع مجيء الرئيس السوري بشار الأسد، خاصة مع موجة لبرلة البلاد، ففي الماضي وخلال عهد الرئيس حافظ الأسد كان راتب ضابط الأمن أو العنصر لا يكاد يكفيه لأيام في الشهر، وعادة ما يكون مئة دولار أو أقل أو أكثر بقليل، مما يضطره إلى إيجاد مصادر مالية أخرى ليست سوى ابتزاز المواطنين وتلفيق التهم لهم يميناً ويساراً بغية دفعهم للمساهمة في رفع مستوى حياته أو تأمين متطلباته الأساسية، ومع مجيء بشار الأسد تفاقم هذا الوضع، وأصبح اتهام الشبان بالانتماء إلى تنظيم القاعدة أو مداهمة المنازل بحثاً عن السلاح أسرع الطرق وأسهلها للحصول على الأموال.

هذا الوضع خلق ردّة فعل من شقين، طبعاً إضافةً إلى الخوف الذي عاشه المواطن السوري لمدة أربعين عاماً، فقد أصبح بنظرهم أن تنظيم القاعدة ليس بالضرورة إرهابياً كما يدعي النظام، والثاني هو السخط لأن الذلّ والخوف الحاليين لا يقابلهما ما كان يقدمه الأسد الأب ونظامه من خدمات ورشى لمواطنيه، فقد بدأت محاولات ضبط البناء العشوائي الذي يبلغ 45 بالمئة من المنازل في سوريا، وتم التهديد بهدم المخالفات، وتراجعت قدرات أبناء الريف على العمل في أجهزة الدولة، وأصبحت أولوية الطائفة العلوية في التوظيف تشكل هاجساً لدى أبناء الطائفة السنية ومتعلميها، لم يعد من السهل ارتداء بدلة عسكرية والتنعم بالموارد المالية كما من قبل، وبات التشيع والاستثمارات الإيرانية مزاحمة لتقديمات الدولة السورية ومخصصة لفئات طائفية أو لمن تخلّوا عن انتمائهم السني لمصلحة التشيع، باتت السلع الرئيسية وخاصة المازوت غالية الثمن بعد رفع الدعم عنها، مرّت أعوام الجفاف في المرحلة عينها (2007 – 2009)، حيث ضرب الجفاف سوريا البلد الزراعي، وأدى إلى تراجع هائل في المداخيل الريفية، مع تخصيص العديد من القطاعات وتحويلها إلى ملكية لشركتين قابضتين فقط لا غير (مع متفرعات الشركتين) ارتفعت البطالة في الأعوام الأربعة الأخيرة في سوريا بأرقام قياسية، وزاد الاتجاه إلى المساجد والتديّن بشكل عام. كل تلك العوامل وغيرها أسست للثورة كما أسست لنظرة إيجابية لتنظيم القاعدة في العراق وفي سوريا[1].

2011: القتال لوجه الله

مرة أخرى خرجت الثورة من المساجد، المرّات السابقة كانت في دول عربية أخرى. العام 2011 أشعل الشبان من الفئات العمرية المتوسطة (20 – 30 سنة) الثورة، وكان الممر الأكثر يسراً لخروج المظاهرات هو استخدام المساجد يوم الجمعة، ففي التقليد السوري فإن إقامة الصلاة في المسجد يوم الجمعة وسماع الخطبة الدينية أمر يعد أكثر من واجب، إنه تشارك مجتمعي برعاية الإسلام وفرصة للقاء أسبوعي بين أبناء المنطقة الواحدة (كما أن الإسلام فرض صلاة الجمعة وأعطاها زخمها لتكون الاجتماع السياسي والديني الأسبوعي، حيث يتلو فيها الشيخ أو الإمام أو الأمير خطبتين، واحدة في الشأن العام الاجتماعي أو السياسي، وأخرى في الشأن الديني الفقهي).

بداية الثورة السورية وقفت الفئات العمرية الأكبر ضد حراك الشبان، كلّ من تناهى إلى سمعه أو كان شاهداً على أحداث الإخوان المسلمين والعنف الذي تصدى به النظام لهم (1979 – 1982) حضّ أبنائه وأقاربه على عدم المشاركة بالمظاهرات، إلا أن الوضع العام كما انكسار حاجز الخوف لدى الشبان نتيجة الثورات في المنطقة العربية أديا إلى إنطلاقة الشرارة وبداية حراك ثوري لن يتوقف خلال العامين التاليين.

منذ الأيام الأولى بدأ النظام وحلفاؤه باستخدام العنف في محاولة إخماد الثورة، ولم يكرّس النظام الكثير من الوقت لاتخاذ تدابير إصلاحية، ويؤكد لي مسؤولون في حركة حماس الفلسطينية التي كانت متحالفة مع النظامين السوري والإيراني والتي كانت على تنسيق مباشر مع حزب الله أن الأطراف الثلاثة هذه كانت حاسمة منذ الأيام الأولى للثورة على ضرورة إخمادها بالقوة وأنها لم تبذل أي جهد للتفاهم مع القوى الاجتماعية فيها.

أطلق النظام السوري على دفعات جيشاً من المعتقلين، قال أنهم كانوا من ضمن المتظاهرين والمخططين للتظاهرات، إلا أنه أفرغ سجونه من السجناء الإسلاميين الموقوفين منذ 2006 و2007، وبعض سجناء الأعمال الإجرامية، ضم الأخيرين لمجموعات الشبيحة أو ما يسمى باللجان الشعبية، بينما ترك الحرية للمفرج عنهم من المعتقلين الإسلاميين ليتحركوا في البلاد، وعرض على الكثير من القيادات القاعدية في سجونه إطلاق سراح مشروط على ما يروي لي مقاتل قاعدي سابق لا يزال شقيقه الأمير قابعاً في أحد معتقلات النظام، ولكن عدد من القياديين القاعديين رفض إبرام صفقة مع النظام لإخراجه من السجن، ورغم ذلك سهّل النظام السوري أو تغاضى عن حصول هؤلاء على تسهيلات لم

[1] محمد جمال باروت "العقد الأخير في تاريخ سوريا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

تكن متوافرة لهم من قبل كمثل وصولهم إلى أجهزة هاتف خليوية يمكنهم استخدامها للتواصل مع العالم الخارجي.

السجناء الإسلاميون الجهاديون تضاعفوا داخل السجون من خلال تنظيم أنفسهم وممارسة الاقناع على رفاقهم في السجن، وحين خروجهم كانت وجهتهم واضحة، وبأغلبيتهم السورية اتجهوا إلى أماكن اشتداد الثورة أو حتى إلى دمشق ونحو المناطق الحدودية (التي كانت ما تزال بقبضة النظام) ما يسهّل عليهم مهمة الاتصال برفاق الأمس من مقاتلي تنظيم القاعدة في العراق، كما يسهّل عليهم الحصول على السلاح والعتاد، وهم اللذين لا يعترفون بثورة ولا بتحرك سلمي، وإنما لهم منطقهم الأيديولوجي الخاص وأساليبهم الموحّدة في تحقيق أهدافهم الإستراتيجية، وهي حكماً لا تشمل التظاهرات السلمية أو إضرابات مطلبية.

فبالنسبة لأي جهادي من المذهب السلفي فإن عليه تقديم البيعة لأمير يقاتل تحت لوائه، وهذا الأمير يتبع في النهاية إلى تنظيم القاعدة، الممثل الأكبر للقوى السلفية الجهادية في زمننا الحالي، وبالتالي فإن أي خارج من سجون النظام السوري عليه إعادة الاتصال بمن قدّم له البيعة سابقاً للعودة والعمل تحت إمرته، أو البحث عن أمير جديد وتقديم البيعة له، أو البقاء في منزله والكف عن الجهاد، وهو بالتالي سيكون من القاعدين المتقاعسين.

في هذه المرحلة وجّه الدكتور أيمن الظواهري رسالة بدت شكلاً محبطة للجهاديين في سوريا، جاء فيها أنه كان يتمنى الوجود معهم (أي مع أهل بلاد الشام) ولكن المسافات تفصله عنهم[2]، وبدا أن القاعدة تبتعد عن المشاركة في الجهاد السوري، ولكن الأمور في العراق لم تكن مشابهة، حيث لم يمض وقت طويل قبل أن بدأت مجموعات قليلة العدد تصل من العراق وتركيا لتشارك في الجهاد في سوريا، وتنوّعت الجنسيات من إفريقيا وآسيا وأوروبا، وكذلك الأعراق واللغات واللهجات، وإن كانت الأولوية بداية لأبناء الدول العربية، الذين خضعوا لتدريبات أولية في سوريا في بعض المناطق المحرّرة قبل أن يشاركوا في أية أعمال قتالية، على عكس مقاتلي ما سيعرف بالجيش الحر، وهم مجموعات ريفية مسلّحة أتت كردّ فعل على عنف النظام ولا تشبه الجيوش بشيء.

في البداية لم يكن موقف السكان المحليين والمقاتلين المنضوين تحت جناح ما يعرف بالجيش الحر إيجابياً من وجود مقاتلين أجانب يشاركونهم السكن في قراهم، كانت عادات وممارسات هؤلاء الأجانب السلفيون الجهاديون غير محبّذة من قبل السكان، وتشددهم غير مبرّر بالنسبة لأهل القرى والريف، وبينما عاش السلفيون السوريون في حالة من الرفض الناعم لممارسات السكان المحليين، من تدخلهم في أمورهم الحياتية، وممارسة الشعائر الدينية على الطريقة الصوفية، أو التقرب من المقامات المقدّسة وزيارة قبور الأولياء الصالحين، فإن موقف الجهاديين المهاجرين كان عنيفاً في رفض هذه الممارسات الدينية والاجتماعية، وهو ما أدى بالسكان إلى رفض وجود هؤلاء الوافدين بينهم في الفترة الأولى الممتدة بشكل خاص إلى معركة حلب (نهاية شهر تموز / يوليو 2012) وإسكانهم في المناطق الوعرة أو المعزولة خارج القرى، والتحفّظ على وجودهم والتستّر عليهم، خشية جلب عداوة العالم الخارجي لهم.

ووقعت أكثر من مشكلة مع القادمين الجدد، الذين ما انفكوا يرددون للسكان بأنهم قادمين للقتال لوجه الله، أي من دون أجر أو مقبل أو طموحات سياسية، وبينما تجلّت خشية القادة المحليين بالعواقب القريبة المدى من وجود هؤلاء بينهم، وموقف الدول الغربية وخاصة أن الكل كان حينها يراهن على تدخل أجنبي أو منطقة حظر طيران أو بالحد الأدنى على تسليح الجيش الحر، فإن السكان المحليين خشوا من مغبة مغالاة هؤلاء المهاجرين بالتطرف والتدخل في شؤونهم الخاصة.

إلا أن عوامل عدّة جعلت من وجود المهاجرين السلفيين الجهاديين أمراً مقبولاً:

أولاً، وقبل كل شيء، ترديد النظام لمقولة أنه يواجه تنظيم القاعدة والتكفيريين، مما اعطى السكان المحليين والمشاركين بالثورة صورة إيجابية عن هؤلاء، فإن كان النظام يعتبرهم عدوه الأول فإنهم ولا شك جديرون بالاحترام والتعاطف.

ثانياً، العامل الطائفي الذي كان النظام كما القوى الثائرة يغذيانه بشكل متواصل، فالنظام كان يطمح لتحويل الثورة إلى حرب أهلية بخلفية طائفية، مما يحوّل التفاوض إلى مجرّد محاولة لإيجاد تسوية بين طوائف مختلفة ومتنازعة، وليس ما بين ثورة ونظام عاجز عن التجدد، بينما كان الثوار في محاولة تكتيكية لحشد القوى وشحذ همم المقاتلين وجلب المزيد من المتطوعين دائماً يحاولون تظهير الجانب الديني المذهبي للصراع. وهو ما شكل مدخلاً عريضاً لتنظيم القاعدة لأخذ تمثيل جمهور الطائفة السنية من أوسع الأبواب بدل قوى محلية مشكوك في ممارساتها الدينية، وتعتمد على بعض السرقات وتحصيل الخوات كلما ضاقت بها السبل.

ثالثاً، توافر التمويل الكبير لدى القوى الجهادية والموارد المادية والبشرية والقتالية، وهذه القوى حصلت على تسهيلات لم تتوافر لأي من فصائل الجيش الحر، كما وضعت يدها على المرافق الأكثر حيوية وتصرفت بأموالها، مثل آبار النفط واهراءات القمح والحبوب، إضافة إلى توافر السلاح وحسن استخدامه، ودورات تدريب المقاتلين، وحرصت القوى الجهادية في البداية على المشاركة المحدودة إلى جانب السكان المحليين، على أن تنفذ أعمالها الخاصة في شكل عمليات استشهادية أو خاطفة في مناطق محددة بعيداً عن أعين الجيش الحر، مما أعطى عنها صورة أسطورية منذ انطلاق عملها في سوريا.

رابعاً، الانضباط الأخلاقي الكبير الذي قدّمت نفسها من خلاله، خاصة في حقبة جبهة النصرة، وقبل ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث حرصت على عدم وقوع مشكلات مع السكان المحليين، وغلفت أي خلاف بالغلاف الديني الشرعي، واحتكمت إلى أحكام الدين الإسلامي، وشكلت محاكمها الشرعية الخاصة.

خامساً، وفي مرحلة متقدّمة شكل صمودها في المعارك سمة كرّست احترام المقاتلين من الجيش الحر للقوى الجهادية، وأصبح إسم المقاتلين الأجانب مرادفاً للصمود وللقدرة العسكرية المتفوقة بالنسبة للمقاتلين القرويين.

لم يكن ذلك من دون دعم مباشر وواضح من عدد من الدول، سواءً بالتسهيلات التي أعطتها تركيا للمقاتلين الأجانب، حيث شهدتُ أكثر من مرة عبور مقاتلين للحدود التركية بواسطة مهربين محليين دون أي اعتراض يذكر من حرس الحدود التركي، الذي كان يدقق في الداخلين إلى تركيا من المدنيين أكثر

---

[2] بعد أقل من ثلاثة شهور على بدء الثورة السورية، أصدر الدكتور أيمن الظواهري كلمة مصوّرة في حزيران / يونيو 2011 يدعو فيها للجهاد في سوريا، وجاء فيها:
- السلام لأهل الشام الذين يقاومون الظلم والعدوان، يحيّي فيه ثباتهم وصمودهم، وشكّل هذا معظم الكلمة (أربع دقائق ونصف من أصل سبع)، تحذير أهل الشام من قوى الاستكبار العالمي وعلى رأسهم أمريكا، والذين تعاونوا مع بشار طوال فترة حكمه، وألحق بذلك شعراً في نقد الغرب؛قولوا لأمريكا وأوباما أننا نخوض معركة التحرر والتحرير، التحرر من الطواغيت والتحرير لديار المسلمين؛ قولوا لهم أن ثورتنا لن تهدأ حتى نرفع رايات الجهاد فوق جبل المكبّر في القدس؛ وقال أنه لولا المعركة مع الصليبية التي يخوضها، ولولا حدود سايكس وبيكو التي قدّسها حكامنا، لكان بين السوريين اليوم هو وإخوانه ليدافعوا عنهم؛ واستدرك قائلاً: لكن هناك في الشام ما يكفي من المجاهدين والمرابطين.
http://www.youtube.com/watch?v=Wy1SKSFrGpY

مما يلحق بالعابرين إلى سوريا، وعبرتُ أكثر من مرة الحدود التركية السورية تهريباً برفقة مقاتلين أجانب إسلاميين، كما عبرتُ مرة من ممرّ حدودي مخصص لتهريب السلاح للمقاتلين الأجانب من جبهة النصرة حيث تم قطع كل الأسلاك الشائكة في إحدى النقاط للسماح بعبور شاحنات صغيرة تنقل السلاح والذخائر، وحضرتُ عملية تسلم مقاتلين أجانب من قبل بعض المجموعات السلفية الجهادية على الحدود السورية التركية وكذلك عبور شحنات من الذخائر، كلّ ذلك كان بمحض الصدفة، التي يمكنها أن توضح حجم العبور بين تركيا وسوريا، في العام 2012.

كل ما شهدْته كان مصادفة، فإذا للقارئ والباحث التقدير بحجم الحراك على الحدود التركية السورية بما يتعلق بالقوى السلفية الجهادية، إلا أن ذلك ليس أكثر من جزء من المشهد، فعلى الحدود مع العراق كانت المجموعات الجهادية أيضاً تتحرك على قدم وساق، وقد تحركت في الاتجاهين، وخاصة في مرحلة الإنفصال ما بين التنظيمين الرئيسيين القاعديين، السوري والعراقي، حيث سبق لإنفصال بين التنظيمين تنسيق عال جداً بين الدولة الإسلامية في العراق وبين جبهة النصرة في بلاد الشام.

من أجل الدولة وليس الله[3]

في 12 شباط / فبراير 2012، يطلق أيمن الظواهري كلمة ثانية بعد حوالي تسعة شهور من الأولى، يحذّر فيها من الغرب وتركيا والعرب وتآمرهم على أهل بلاد الشام. وتتزامن الكلمة مع بعثة المراقبين العرب ومبادرات الجامعة العربية، وبعد وضع جبهة النصرة على قائمة الإرهاب الأميركية بيوم واحد.

هذه الكلمة أتت في الواقع لاحقة على ما حصل ميدانياً، وإن كانت بدت بمثابة إعلان للجهاد، حيث أنها كانت بعد شهر من تفجير الميدان الأول في 6 كانون الثاني / يناير 2012، التفجير الذي كان بعد يوم واحد من قدوم بعثة المراقبين العرب، وبإسم "غزوة الثأر لحرائر الشام" تبنّت جبهة النصرة هذا التفجير رسمياً عبر جناحها الإعلامي: مؤسسة المنارة البيضاء.

مؤسسة المنارة البيضاء الإعلامية التي كانت تنطق بإسم جبهة النصرة أسستها دولة العراق الإسلامية، أي تنظيم القاعدة في العراق، وأرسل حينها أبو بكر البغدادي أبا محمد الجولاني إلى سوريا لينظّم عمل القاعدة في بلاد الشام تحت إسم جبهة النصرة، والتي ستكون أغلب عملياتها في تلك المرحلة وفق أسلوب تنظيم القاعدة في مرحلته اللامركزية، أي عمليات تفجير.

وأطلقت جبهة النصرة على موقعها إسم "القصف بالنسف" على تكتيكها المتبع في حينه، لتشير إلى أنها سترد على قصف النظام السوري للمناطق بالعبوات الناسفة، وحظيت أعمالها بتغطية إعلامية "احتفالية" واسعة من قبل إعلام النظام السوري وأنصاره في الخارج، بصفتها تؤكد نظرية أطلقها الرئيس السوري من اليوم الأول للثورة تفيد أن ما يواجهه هو "عصابات إرهابية مسلحة" وليس جمهور ساخط من ممارسات النظام وأسلوب إدارته للبلاد.

في تلك المرحلة قدّم تنظيم القاعدة في العراق كل ما أمكنه لدعم الجهاد في سوريا، من مال وأسلحة جرى تهريبها من العراق، وقد التقيتُ بعدد من المهرّبين من الحدود العراقية إلى سوريا في نهاية خريف العام 2012، وبعضهم كان معي في سجن لواء عاصفة

[3]يعتمد هذا الجزء بشكل أساسي على تلخيص تاريخي قدّمه عبدالله سيف في مقالة له على موقع الجمهورية تحت عنوان "بين الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة..القصة الكاملة" ونشر على الموقع في 23 تموز / يوليو 2013.
http://therepublicgs.net/2013/07/23/%D8%A8%D9%8A/%D9%86

الشمال في منطقة الجبل الأحمر، وبدا هؤلاء المهربين مرتاحون في التحدث عن عمليات التهريب من هناك على عكس من كان يعتمد التهريب من تركيا إلى سوريا، إذ يتحفظ الأخيرون في الكلام ويؤكدون أن عملياتهم تخضع عادة لمراقبة شديدة من السلطات التركية ولمنع وقمع في العديد من الأحيان.

في تلك المرحلة، أي النصف الأول من العام 2012، كان أبناء الثورة في الداخل والمعارضين في الخارج يستنكرون التفجيرات في المناطق السكنية والمدنية التابعة للنظام، وتلقائياً كانوا يتهمون النظام بتدبير التفجيرات أو تزويرها. وحتى، بعد أن ظهر بيان التبني من قبل الجبهة لتفجير السادس من كانون الثاني / يناير العام 2012 تمّ اعتبار الجبهة ذاتها من صنيعة النظام من قبل بعض المعارضين.

عاشت الأرض السورية كما المعارضة الخارجية انقساماً في الرأي حول الموقف من جبهة النصرة، الأرض السورية وفصائل الثورة رأت فيها وفي مئات المقاتلين الأجانب الذين يفدون إلى سوريا مساعداً للثورة في تحقيق هدفها بالإطاحة بالنظام، ورغم أن الشارع السوري لم يكن على توافق تام مع تشدد الممارسة الدينية للجبهة ومقاتليها الوافدين إلا أن عبارة واحدة كانت تنتشر بين السوريين حين يقيّمون سلبيات الجبهة ومقاتليها الأجانب "هؤلاء سيغادرون حين يسقط النظام ليتابعوا جهادهم في بلاد أخرى".

عاش الشارع السوري هذا الوهم طويلاً، إلى حين تم اعلان "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" واكتشف عندها السوريون كم كانوا مخدوعين، أو على الأقل أن انتشار المقاتلين الأجانب الذين انضم أغلبهم إلى الدولة وتخلّوا عن جبهة النصرة، لن ينتهي مع سقوط النظام، بل يهدف إلى تأسيس دولة إسلامية موحّدة بين العراق وبلادهم.

إلا أنه وقبل الوصول إلى انشقاق جبهة النصرة عن أبي بكر البغدادي وعصيان أبو محمد الجولاني له، كان النقاش ينتشر حول المبادئ الدينية وممارسات النصرة، خاصة أن الفرق الصوفية في سوريا لا تزال حاضرة، وأن أحزاباً إسلامية كحركة الإخوان وحزب التحرير لها حضور بين المقاتلين، إن لم يكن مباشراً، فعبر الدعم والتمويل، وهي ليست على خير ما يرام مع تنظيم القاعدة، كما أن أغلبية الشارع

السوري تدين بالإسلام البسيط، أو الإسلام الأقرب إلى المذاهب الأربعة منها إلى الإسلام الوهابي أو السلفي.

إلا أن انتشار عمليات جبهة النصرة عبر الأراضي السورية وإثباتها قدرة قتالية عالية واستخداماً فائقاً للموارد المتوفرة، كما وجود آلية حقيقية للتحكم والسيطرة، وكل ذلك ليس موجوداً لدى المجموعات القروية المقاتلة تحت إسم الجيش الحر، كل ذلك ساعد على تثبيت وجود الجبهة، وتحوّلها إلى لاعب رئيسي، وإلى إسم أكبر من الواقع الفعلي لها، وأتى تركيز النظام على إسم الجبهة وإلصاق كل شيء بها دعماً لروايته بأثر رجعي حول ثورة الإرهاب والمتطرفين والقاعدة[4].

ارتفعت وتيرة النقاش السوري حول جبهة النصرة حينما قامت الولايات المتحدة في 11 كانون الأول / ديسمبر 2012 بإدراج جبهة النصرة على قائمة الإرهاب الأميركية، واعتبرتها امتداداً لدولة العراق الإسلامية، كما وضعت قائدها في العراق والشام (أبو دعاء بحسب التعريف الأميركي) على لائحة الإرهاب

[4]يمكن الإشارة إلى معركة القصير (أيار / مايو 2013) الإستراتيجية بالنسبة للنظام، حيث لم يكن في المدينة وريف القصير مجموعات معروفة تابعة لجبهة النصرة، إلا أن النظام وحزب الله اعلنا أنهما يواجهان مقاتلين إسلاميين تكفيريين تابعين لجبهة النصرة.

واعتبرت أنه يوجّه الجولاني استراتيجيا[5]. وجذر النقاش السوري هو مواجهة الغرب والتحالف مع الإسلاميين والتخلي النهائي عن الأمل بدعم غربي ينهي الحرب لمصلحة الثوار والجيش الحر والقوى الأخرى، أم التخلي عن المقاتلين المسلمين وهم من خيرة المقاتلين ومنع الأجانب من المساعدة وانتظار ما ستقوم به المعارضة الخارجية وما سيقدّمه الغرب لتحقيق وعود بتسليح لم يحصل على أرض الواقع.

هذا النقاش كان يتطور مترافقاً مع تحول في المزاج العام للثورة، ومن المعلوم أن الثورة ذات الطبيعية الريفية بدأت تتجه أكثر فأكثر نحو الحرب الطائفية ونحو معارك استنزاف واسعة، خاصة من شهر تموز / يوليو 2012، مما يعني حاجتها إلى المزيد من المقاتلين، واقترابها أكثر فأكثر من منطق الاستعانة بالمسلمين على سبيل النصرة[6].

القرار لم يمرّ بهدوء، كل لأسبابه. استمرّ المدافعون عن جبهة النصرة بأنها ليست تابعة للقاعدة بحجتهم، بينما اعتبرت قوى المعارضة السياسية أن وضع فئة تقاتل النظام على لائحة الإرهاب هو إساءة للثورة السورية. دفعت هذه القوى لتسمية الجمعة اللاحقة بـ"لا إرهاب في سوريا إلا إرهاب الأسد"، وقد تزامن كل ذلك مع بدايات تشكل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ومع مؤتمر أصدقاء سوريا في المغرب[7].

هذا المزاج الديني والمدافع عن جبهة النصرة كان له في الواقع ما يبرّره، فمن ناحية امتنعت جبهة النصرة عن استخدام أساليب تنظيم القاعدة في العراق تجاه المدنيين، وبدت وكأن القائمين على إدارتها قد تعلّموا الدرس العراقي جيداً، فباتوا يتعاملون بالحسنى مع السكان المحليين، ويحافظون على التقديمات الاجتماعية العالية، وإن كانوا قد وضعوا أيديهم على موارد إستراتيجية في البلاد كحقول النفط واهراءات الحبوب وخاصة القمح، فإنهم باعوها بالسعر الرسمي وسمحوا بالاستفادة منها وبإعلام الناس بأنهم يسهلون أمورهم حين يضيق النظام على السكان ويمنع القمح أو المحروقات عن المناطق المحررة، وأنشئت المحاكم الشرعية سواء التابعة بالكامل لجبهة النصرة أو تلك التي تشارك فيها الجبهة، ووافقت الجبهة على التعاون مع مجموعات إسلامية أو أخرى من الجيش الحر، وإن كانت في العمق ووفق عقيدتها تعتبر أن الجيش الحر كافر وأن الانضواء تحت أية راية عدا راية "لا إله إلا الله" هو انضواء تحت راية الكفر، وأن المقاتلين الذين يموتون مع الجيش الحر يموتون كفاراً وليس شهداء.

التصرف الميداني لجبهة النصرة أدى إلى تقبّلها من السكان المحليين وإلى تعاطف وأحياناً إعجاب المقاتلين السوريين بالجبهة وأسلوبها في العمل والقتال، مترافقاً مع تراجع مساحة الثوار السلميين، وأولئك العلمانيين والليبراليين واليساريين الذين امتنعوا عن تعريف أنفسهم بهذه الصفات لما لها من صدى سلبي بين السكان القرويين. وكالعادة فإن كل تراجع للقوى العلمانية يقابله تقدّم للقوى المذهبية، وهذا التقدّم يعطي قوة دفع إضافية للقوى المذهبية لتحصد المزيد من التقدّم والمكاسب حتى دفع حجم النجاح الذي حققته الجبهة بقائد الدولة الإسلامية في العراق إلى الشك بولاء من أرسله يوماً كجندي لتنظيم العمل في سوريا ومطالبته بالطاعة.

في التاسع من نيسان / أبريل العام 2013 ينشر قائد دولة العراق الإسلامية أبو بكر البغدادي في مقطع صوتي، 9 نيسان / أبريل 2013، يعلن فيه اتحاد دولة العراق الإسلامية وجبهة النصرة في بلاد الشام تحت مسمّى دولة العراق والشام الإسلامية[8] قائلاً أن الأوان قد آن لنعلن أن الجبهة ما هي إلا امتداد لدولة العراق، ومن ثم يلغي البغدادي الدولة والجبهة وتوحيدهما تحت إسم "دولة العراق والشام الإسلامية" ويوحّد رايتهما بـ"راية الخلافة"، ويخاطب أبا محمد الجولاني بصفته جندي من جنوده.

الردّ كان سريعاً، ففي اليوم التالي صباحاً نشرت مؤسسة المنارة البيضاء خطاباً للجولاني بدأه بمخاطبة جميع المسلمين والفصائل المقاتلة والمجاهدين وأهل الشام وأبناء جبهة النصرة منكراً علمه بإعلان توحّد الفصيلين (أي الدولة والجبهة) مشيراً إلى أنه ما علم إلا من خلال وسائل الإعلام، وفتح باب التراجع أمام البغدادي بأن قال أن الخطاب "منسوب" للبغدادي دون تأكيده أو نفيه، فإن كان حقيقياً فهو قد حدث دون استشارة، مما يشير إلى انقطاع الاتصال المباشر بين الطرفين، كما يشكل محاولة لتخفيف الاحتقان بين الطرفين[9].

أعلن الخطاب للملأ أمرين، الأول أن الجبهة كانت جزءاً من تنظيم القاعدة في العراق أو أنها أنشأت بتمويل وتخطيط من التنظيم، والثاني كان الانشقاق عن البغدادي رغم كل الكلمات المهذبة التي كالها له الجولاني. بدا واضحاً أن الخطابين إعلان لخلاف سابق بينهما، وأن الخطاب كان ذكياً بالنسبة لما اعتيد عليه من خطابات الجهاديين، فهو كان ذا لغة مهذبة وهادئة.

وقد مدّ الجولاني يده لجميع الفصائل والمقاتلين مستفيداً من تجربة الجهاد في العراق، وللدقة فإن الجولاني استفاد من كل أخطاء التنظيم في العراق. ومن هذه الاستفادة الخروج عن أدبيات خطابات تنظيم القاعدة لناحية إشارته الواضحة إلى العمل ضمن الأرض السورية إلى جانب الفصائل الأخرى، وأن الدولة تبنى بسواعد الجميع وليس بفصيل واحد، وهو ربما خروج خطير سيؤسس لما سيليه من تحول تدريجي في موقف وموقع الجبهة من الدولة الإسلامية واقترابها من ألوية الجيش الحر والقوى الإسلامية في سوريا.

---

[5] غير معلوم إن كان أبو دعاء هو البغدادي نفسه.

[6] مفهوم انتصار المسلم لأخيه المسلم المحتاج والمظلوم في أي مكان في العالم.

[7] من كلمة رئيس الائتلاف معاذ الخطيب، جاء فيه: القرار باعتبار إحدى الجهات التي تقاتل النظام جهة إرهابية تلزم إعادة النظر فيه. نختلف مع بعض الجهات، نؤكد أن كل بنادق الثوار هدفها إسقاط نظام طاغوتي مجرم. لا يعيب أحداً أن يكون دافعه لتحرير بلاده هو الدين.

[8] وكان أهم ما جاء في كلمته: - السرد التاريخي والتبرير الشرعي لتغيير المسمّيات والرايات وتوحيدها، وكان ذلك لأكثر من نصف مدة الكلمة، أن للقاعدة خلايا سابقة كانت فقط في حالة كمون وإعداد، وأن الجولاني («وهو أحد جنودنا» كما خاطبه) مُرسل من قبله مع عدد من الرجال المهاجرين والأنصار (المهاجرين إسم رمزي يطلق على غير السوريين أو غير أهل البلاد ممن جاءوا للجهاد، والأنصار يعني أهل البلاد من المجاهدين) ومع مناصفة «بيت المال» شهرياً، ليلتحق بتلك الخلايا؛ لم نعلن عن الدولة حتى يعرف الناس حقيقتها بعيداً عن تشويه الإعلام، وقد نفتح أيدينا لفصائل المجاهدين وللعشائر في بلاد الشام لنجتمع على تحكيم شرع الله، وأننا لا نترك السلاح حتى يحكم الشرع، ويتولى أبناء الشام من مجاهدينا الإشراف على إقليم الشام؛ تحذير أبناء الشام من ظلم الديكتاتورية ليقعوا في ظلم الديمقراطية.
http://www.youtube.com/watch?v=2HPQxA3catY

[9] أهم ما جاء في خطاب الجولاني أنه كان من المشاركين في جهاد العراق منذ بدئه حتى بدء الثورة السورية، إلا ما حدث له من انقطاع قدري (وهو السجن في سوريا لدى أجهزة المخابرات) وأنه رغم هذا الإنقطاع فقد تابع أحداث العراق واستخلص منها العِبَر التي أفادت الجهاد في الشام؛ الاعتراف بالفضل لمجاهدي العراق وللشيخ البغدادي؛ أن البغدادي وافق على مشروع طرحه الجولاني لنصرة بلاد الشام؛ تصديق خطاب البغدادي بمشاركة نصف بيت المال والإمداد بالرجال؛ أننا أعلنّا منذ البدء أننا قمنا لتحكيم شرع الله، ورغم ذلك فإننا لم نرغب بالإستعجال بالإعلان للمصلحة، وما دمنا نقوم بمهام الدولة وهو الجوهر فالإعلان ليس مهماً؛ أن الدولة تُبنى بسواعد الجميع ممن شارك في الجهاد وليس بفصيل واحد، وأن عدم الإعلان لم يكن عن رقّة في الدين أو ضعف وإنما لحكمة وسياسة شرعية؛ أننا نستجيب لخطاب البغدادي – حفظه الله – بالارتقاء من الأدنى إلى الأعلى، ونجدّد البيعة للشيخ الظواهري؛ تبقى «الجبهة» على حالها وتبقى رايتها على حالها، وإعلان البيعة لن يغير سياسة الجبهة.
http://www.youtube.com/watch?v=_eB3AfI3hgA

رغماً عن أنوفكم

مبايعة الجولاني للظواهري كانت رغبة في عدم الظهور بمظهر العاصي من ناحية وللتخلص من سطوة البغدادي والإنتقال إلى المستوى الأعلى في التنظيم الدولي مباشرةً، وأتت ردّ فعل الظواهري لتظهر رغبة في عدم خسارة أي من الطرفين[10].

ظاهرياً انقسمت جبهة النصرة إلى دولة وإلى جبهة، وذهب الأجانب بأغلبهم للقتال إلى جانب الدولة، بينما بقي السوريون في الجبهة. ولكن بقيت لدى الجبهة أعداد كبيرة نسبياً من المقاتلين الأجانب، كما انضم إلى الدولة أعداد مقبولة من المحليين الذين سيكونون حيويين في عملها على الأرض السورية. وسيكون جهازي الأمن والاستطلاع العاملين في كلا من الجبهة والدولة ركيزتين رئيسيتين، ومن يوم إنفصالهما بدأت الدولة بممارسة السياسة العراقية إلى نهاية صيف العام 2013، حيث اكتشفت وهي تجتاح المناطق المحررة تدني شعبيتها إلى حدود لم يعد ينفع معها العنف والترهيب والترغيب التقليديين، فقامت بحملة على ألوية ومجموعات شهيرة بفسادها، ربما كانت الفاتحة المواجهة مع لواء عاصفة الشمال، حيث اجتاحت اعزاز وعملياً دمّرت اللواء الشهير بسيطرته على معبر باب السلامة الحدودي مع تركيا وجبايته للضرائب أو الخوات مقابل إدخال وإخراج السيارات من المعبر، على عكس معبر باب الهوى الحدودي، وسيطرته على المساعدات التي تصل للنازحين من مناطقهم إلى منطقة اعزاز. كما بدأت الدولة باستهداف فئات عمرية متدنية للحصول على تأييدها وتجنيد مقاتلين من الجيل الثاني.

إلا أن كلّ ذلك لم يكن يخفي أن السكان المحليين في سوريا لا يرون في الدولة بديلاً فعلياً للنظام السوري، أو يوافقون على مد سلطتها على بلادهم بدل النظام، بل لا يترددون أحياناً في القول أن الدولة هي إبنة النظام، أو عميلة لإيران، وإن جادلتهم فهم ببساطة يشيرون إلى عدم مشاركة الدولة في أية معركة من المعارك ضد النظام، وأن أفلام الفيديو التي تنشرها الدولة هي عمليات محدودة أو مشاركات في لحظات سقوط المواقع، أو حتى أفلام مصورة لحساب مجموعات أخرى استولت عليها الدولة.

لم تتمكن الدولة من الحفاظ على الاحترام الذي أبداه السكان لجبهة النصرة، بل خسرت أي احترام أو ترحيب بها، وراح العامل المذهبي يضمحل أمام ممارسات الدولة الإسلامية ومحاولاتها السيطرة على المناطق، لم يكن المواطن السوري ليرفض بالكامل المجموعات الفاسدة، هو بطبيعته يقبل حجماً محدداً من الفساد طالما أنه متروك لشأنه في الحياة وأمنه الشخصي والأسري مصان، فالزمن الطويل الذي مضى على حكم الفاسدة (التي يعتاش موظفوها من فسادهم كأسلوب في إدارة وإخضاع البلاد) جعل المواطن السوري يوافق على حد ما من الفساد اليومي مقابل حريته وإستقلاله وأمنه، وبالتالي فإن مبالغات الدولة وجبهة النصرة، وخاصة محاولة الدولة تصفية المجموعات الفاسدة (وفق استراتيجية موضوعة لديها مسبقاً كما يبدو بالإنتشار في مناطق معينة) واحتلال مواقعهم في المناطق المحررة أصلاً، لا يلقى قبولاً لدى المواطنين المحليين بل يثير لديهم مخاوف كبيرة ويستنهض الحساسية العائلية والمناطقية.

لم يكن انتساب الجبهة والدولة إلى تنظيم القاعدة ليثير أية مواقف سلبية لدى السكان المحليين، عداك عن المجموعات المقاتلة، ولكن البعض من المعارضة تبرأ من القاعدة بشكل عام، والبعض اعتبر الخلاف معها ممكناً ورفض اعتبارها إرهابية، مع الإقرار بالعمل معها حتى إسقاط النظام. ومثّل هذا معظم الحركات الجهادية، كأحرار الشام وجبهة التحرير الإسلامية ولواء التوحيد، الذين سيجدون أنفسهم لاحقاً في مواجهة مع الدولة الإسلامية في أكثر المناطق تأييداً لهم. وهناك جزء أيضاً اعتبر أن الجبهة حتى لو كانت تابعة للقاعدة فإنها إن تغيّرت فهي مرحب بها. البعض الآخر رأى أن القاعدة نفسها لا تشكل تهديداً لسوريا، وهؤلاء متعاطفون مع القاعدة.

إلا أن مسار الأمور اتجه إلى الأسوأ، جبهة النصرة أصبحت تعد أقل من خمسة آلاف عنصر، أغلبهم من السوريين، وفقدت الكثير من إمكانياتها المالية والتقنية واللوجستية، ولكنها في المقابل حافظت على مسيرتها المستفيدة من أخطاء تنظيم القاعدة في العراق، وباتت تمثل وجهاً جماهيرياً لتنظيم القاعدة، أو بالحد الأدنى الوجه الذي يمكن أن يكون مقبولاً من السكان المحليين حيث يحل والذي يتجه إليه المحليون لحلّ خلافاتهم والحصول على الأمن[11]، بينما زاد عدد مقاتلي الدولة الإسلامية ليصل إلى 12 ألف مقاتل في أحسن الأحوال مدعومين بالمال والإمكانيات

---

[10]يلحظ عبدالله سيف في مقالته في الجمهورية أن موقف الظواهري وسبب الخلاف وتفاصيل نشوء «الجبهة» وكيف تطوّر ذلك لاحقاً، جاء في رسالة لجهادي مصري قديم، «مصري في قلب الجبهة» كما يسمي نفسه، وكانت متابعته ومحاولة مقاطعة الأخبار والروايات وسؤال آخرين تثبت أن كل ما قاله صحيح. كانت رسالته شديدة الأهمية، وبيّنت التالي: الجولاني كان سجيناً منذ ما بعد بداية الجهاد في العراق بشهور (من 2004 وحتى 2011! فمن أخرجه حينها، ولماذا؟)؛قدّم الجولاني مشروعاً من أربعين صفحة لتنظيم الجهاد في الشام (المشروع الذي ذكره الجولاني في كلمته) وافق عليه البغدادي؛ «مجلس شورى الجبهة» كان يضمّ 12 عضواً، بينهم الجولاني والبغدادي؛ بدأت الخلافات مع الجولاني بعد رفضه لبعض الأفكار الحمقاء، كتفجير مقر الإئتلاف؛ في اجتماع لـ«المجلس» خلا من الشاميّين، وبتأييد ثلاثة وحياد ثلاثة، تم إعلان «الدولة»؛ ردّ الظواهري على الخلاف كان ربط الجولاني بمسؤول آخر غير البغدادي ثم عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الخطابين وإيقاف الكلمات الإعلامية. اللطيف، وما لم يفهمه أحد في حينه، أن الظواهري أصدر كلمة بتاريخ 8 نيسان / أبريل 2013، قبل كلمة البغدادي بيوم واحد، يحذّر فيها من التآمر على الثورة ويدعو لإقامة الخلافة ويبشّر بقرب سقوط العدو، والأهم أنه يحثّ على التوحّد ونبذ الفرقة والاختلاف، ويركّز على ذلك كثيراً. يبدو إذاً أن الأخبار كانت تصله وأنه حاول احتواءها قبل أن تصدر للإعلام، وفشل في ذلك.
و بعد حوالي الشهرين، في 9 حزيران / يونيو 2013 تحديداً، أصدر الظواهري قراره المعلن (يتشابه مع ما ذكره الجهادي المصري في تفاصيله) بحلّ «دولة العراق والشام الإسلامية» مع بقاء «الجبهة» و«دولة العراق الإسلامية» على حالهما، ثم تكليف أبي خالد السوري لحلّ الخلاف، والتوقف عن أي «اعتداء» بينهما بالقول أو الفعل (تقرير من وكالة رويترز)، كما ذكر خطأ «الدولة» بإعلان الوحدة دون استشارة، وخطأ «الجبهة» بالرفض دونها.
وخلال كتابة هذا النص نشرت قناة الجزيرة تسجيلاً للدكتور أيمن الظواهري سبق أن سجّله في 23 أيار / مايو 2013 وأعلن فيه إلغاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام واستمرار العمل بدولة العراق الإسلامية ضمن حدود العراق، وجبهة النصرة لأهل الشام في حدودها بسوريا. وأوضح الظواهري أن جبهة النصرة فرع مستقل لتنظيم القاعدة وولايته المكانية سوريا، وقرر اختيار أبو محمد الجولاني قائداً للجبهة لمدة عام على أن يرفع مجلس شورى الجبهة تقريراً إلى قيادة القاعدة لاتخاذ قراره بشأن استمراره أو اختيار قائد بديل. وسمّى الظواهري أيضاً البغدادي أميراً لدولة العراق الإسلامية لمدة عام على أن تتخذ قيادة التنظيم قراراً باستمراره أو إعفائه بعد تلقي تقرير من مجلس شورى التنظيم العراقي
http://therepublicgs.net/2013/07/23/%D8%A8%D9%8A%D9%86-
ونقلت وكالات الأنباء رفض أبو بكر البغدادي "أمر زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري بإلغاء "داعش"، قائلاً: "إن الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية ما دام فينا عرق ينبض، ولن نساوم عليها أو نتنازل عنها".

[11]دون أن ننسى للحظة أن جبهة النصرة لأهل الشام قد شكلت في ممارساتها نموذجاً تقليدياً لتنظيم القاعدة، سواء لناحية الإعدامات الجماعية أو لناحية ممارسة قطع الرؤوس، أو اعتماد السيارات المفخخة مع السائقين الانتحاريين، وتحليل قتل الأبرياء والمدنيين خلال هذه العمليات، أو لناحية العقوبات على السكان المدنيين من جلد وقطع يد، أو لناحية منع المرأة من قيادة السيارة والخروج متبرجة حتى لو كانت محجبة. أو حتى في ممارساتها تجاه الفصائل الأخرى والقوى الثورية السلمية من لجان وناشطين، فحين كانت في سطوتها عملت على تحطيم الآخرين من هذه القوى، وأحيانا تصفيتهم، خاصة في مناطق نفوذهم القوية في حلب وادلب، لبسط سيطرتها بالكامل وفق أسلوب عملها السلفي الجهادي.

اللوجستية العالية، وحسن التسلّح، ومنظومة متطورة من التحكم والسيطرة العسكريين تتيح لهذا التنظيم التنقل بسرعة من منطقة إلى أخرى، وتعديل وجهة نيرانه وخوض معارك واسعة، إلا أنه حتماً لم يحصل على ثقة المحليين به، ولا أمكنه القيام بتحالفات مع المجموعات المقاتلة الأخرى، ولا يزال بإمكانه الاستفادة من بضعة آلاف من المقاتلين الموجودين في العراق من جنسيات مختلفة، عراقية وإسلامية أخرى، كما أنه شرع في نقل الإمكانيات التي استولى عليها إلى داخل الحدود العراقية لتعزيز وضعه هناك، ونقل الفارين من السجون العراقية في الفترة الأخيرة إلى داخل سوريا.

وفي حين تؤكد جبهة النصرة نيّتها الخروج من سوريا حين انتصار الفصائل الإسلامية التي باتت تعتبر نفسها جزءاً منهم، فإن الدولة الإسلامية أصبحت عملياً صاحبة المشروع الوحيد والمعلن لإنشاء دولة إسلامية مقابل أطراف مقاتلة وفصائل متحاربة ومعارضة مشرذمة، ودول أجنبية وعربية مختلفة في ما بينها حول مستقبل سوريا، ونظام متحالف مع مقاتلين من العراق ومن حزب الله ومن الحرس الثوري الإيراني، ومدعوم من إيران وروسيا، ويحاول تأبيد وجوده، بينما يحاول حلفاؤه الحصول على السعر الأعلى في مفاوضات لا تنعقد.

وفي خريف العام 2013 واصل تنظيم الدولة عمليات الاعتقال لمن شكل قادة الثورة منذ انطلاقتها، وعمليات إعدام قادة في الجيش الحر، وتصفية مراكز نفوذهم، ووضع الفصائل الإسلامية في سوريا إلى جانب الجيش الحر هدفاً له متخلياً عن الجبهات ضد النظام، مضعفاً كل من المعارضين المسلّحين عبر إشغالهم في حرب إبادة داخلية، وقطع مسالك الذخيرة وخطوط الإمداد والموارد المالية عنهم، كما الثوار والناشطين الإعلاميين في الداخل عبر مهاجمتهم باستمرار وتصفيتهم أو اعتقالهم بتهم وخلفيات دينية ومسلكية أو بمجرد اتهامهم بأنهم من عملاء النظام. ممابات يشكل عبئاً على حركة تتحول من ثورة إلى حرب أهلية ويضعها في حالة حرب متشعبة، على أبواب مفاوضات دولية يفترض أن تحدّد مصير سوريا ومستقبل النظام.

إما العراق أو لبنان

لم يعد من الممكن اليوم التحدث عن نموذج واحد لتنظيم القاعدة في سوريا، هناك وبمثابة أمر واقع تنظيمين، ووجهتين للقاعدة هناك، واحدة تقود سوريا إلى ما يشبه عراق جديد، وأخرى يمكنها أن تتحول إلى طرف سياسي عسكري متطرف دينياً، الأولى هي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والثانية هي جبهة النصرة لأهل الشام.

يمكن للطرفين الحياة لفترة طويلة، وتكتيكياً، أو في المدى المنظور، فإن كلّ مظاهر التفوّق تتجه لمصلحة الدولة الإسلامية، حيث بدأت فعلياً في تأسيس مستقبل لها في سوريا عبر تدمير قوى الجيش الحر أولاً، وتصفية قيادات وكوادر رئيسية على اتصال ما بين القيادة والمعارضة من ناحية والجمهور والشارع من ناحية أخرى، وعزل القيادة عن القواعد، والاستيلاء على السلاح والمساعدات، وتهديد القياديين في المجموعات المقاتلة سواء أكانت مجموعات إسلامية أو مجموعات تقاتل تحت إسم الجيش الحر.

وتمتلك الدولة الإسلامية الحجم التسليحي الأكبر بين فصائل المعارضة في شمال وشرق البلاد، وتتنافس مع جبهة النصرة على تجريد الجيش الحر وقيادة الأركان فيه من سلاحها، ومصادرة أملاكهم من مراكز وحتى من مؤونة ومساعدات ومخازن أسلحة، بينما تعتمد جبهة النصرة على تحالف "ما" مع قوى سورية إسلامية فإن الدولة الإسلامية بدأت تتخلى بالكامل عن أي تنسيق مع القوى السورية الأخرى، وتتكل على ما تملكه فعلاً من إمكانيات وما يمكنها أن تحصل عليه، وعلى اختراق القوى السورية أمنياً وضربها عسكرياً.

على المستوى السياسي والمذهبي فإن النزاع الذي تمكن حزب الله والنظام السوري من تحويله من حركة احتجاج سياسية وعسكرية إلى حرب مذهبية وأهلية قد فرض على كل الأطراف في سوريا الانحياز إلى شعار مذهبي للإجابة على التحدي المطروح أمامهم، خاصة أن لا وجهة أخرى أو مشروع سياسي أو معارضة سياسية متماسكة يمكنها تقديم إجابات مختلفة على التحدي الذي تواجهه سوريا. وبالتالي فإن هذه الاطراف، التي لم تكن المسألة المذهبية مطروحة على رأس أولوياتها قد باتت اليوم، وبعامل الفعل ورد الفعل الموازي والمساوي تلعب في ملعب تنظيم القاعدة بجناحيه.

وكان من الممكن قبل عام 2013 القول أن المشكلة الطائفية في سوريا هي عارض جانبي، ولكن اليوم لا بد من القول بأن عمق المشكلة المذهبية في سوريا قد بات يهدد كل مسارات الأمور، ويساعد تنظيم القاعدة والقوى الأكثر تشدداً على احتلال حيّز أكبر في صورة الصراع ومساراته خاصة مع ازدياد الصراع العسكري وتشعبه.

وشكلت دعاية النظام المعادية لجبهة النصرة أكبر مساعد على انتشار وبقاء الجبهة كما الدولة الإسلامية، واعطائهما حصانة "ثورية" وشعبية، ومهاجمة حزب الله للتكفيريين في سوريا هو استدعاء لهم ليس فقط إلى سوريا بل إلى لبنان ربما.

وطالما استمر الصراع بهذه الوتيرة فإن الدولة الإسلامية ستبقى بصفتها مجموعات أجنبية جهادية، مدعومة بمئات من المقاتلين السوريين أو بعدد أكبر من المئات من المقاتلين المحليين، وستكون أساليب عملها هي تلك التي سبق أن أتقنتها الدولة الإسلامية في العراق، ومشروعها معلن وواضح، كما أن أهدافها واضحة، فمناطق الاشتباك مع النظام السوري قليلة الجاذبية للدولة الإسلامية في العراق والشام، وأكثر المناطق جاذبية هي تلك الحدودية كما المناطق الغنية بالموارد في الشرق السوري، وهي ما ستكون عليه الأمور خلال الأشهر المقبلة إلى حين إيجاد حلّ سياسي، يمكن أن ينتج حالاً من الاستقرار ويدفع بتنظيم الدولة الإسلامية إلى العمل كخلايا أمنية بعد أن أصبح يعمل كقوة عسكرية في سوريا.

لم تجد الدولة الإسلامية أية وسيلة لجذب جمهور حولها، حصدت كراهية أغلب الجمهور السوري المؤيد للتغيير وللثورة حتى لجبهة النصرة، وربما لم تسع إلى التحوّل لتنظيم جماهيري، وهو ما سيؤدي إلى اهترائها سريعاً بحال تمكن القوى السورية من تشكيل حالة اتحادية في ما بينها، أو بحال قررت المملكة العربية السعودية ودولة قطر وبعض الدول الأخرى توحيد صفوف المقاتلين السوريين وفصائلهم المختلفة. وحينها سنرى انحسار كبير للدولة الإسلامية وتحولها إلى أشكال العمل الأمني والسري التي اشتهر بها تنظيم القاعدة بعد مرحلة أفغانستان.

إلا أن ذلك لا ينطبق بالضرورة على جبهة النصرة، التي وبفعل كل ما تقدّم يمكنها التحوّل إلى فصيل سياسي يمتلك ذراعاً عسكرياً قوياً، فعلى الرغم من ضربة الانشقاق بين الدولة والجبهة إلا أن الجبهة لا زالت تملك قابلية للحياة والتطور، وهي لا تزال تسعى لأن تكون تنظيماًجماهيرياً مقبولاً ومرحب به بين السوريين، ولا تزال تظهر للسكان المحليين بصفتها قوة مقاتلة من أجل تغيير النظام في سوريا، وتحرص على المشاركة والتواجد على نقاط التماس مع قوات النظام، وعلى التنسيق مع القوى الأخرى المشاركة في المعارك، وخاصة مع القوى الإسلامية السورية، وعلى المشاركة في القضاء والمحاكم الشرعية التي حلّت مكان المحاكم المدنية للنظام.

إلا أنه لا يجب التوهم للحظة بأن جبهة النصرة أو الدولة الإسلامية يمكنهما الابتعاد عن الأصول الأيديولوجية التي قامتا عليها، والتي تشكل شرعيتهما في القتال وفي ادعاء الصوابية والأحقية في التواجد، فبالنسبة للدولة الإسلامية فإن الأيديولوجيا هي المدخل والمبرّر لكل ما كان من ممارسة أمنية وسياسية مشكوك بها من قبل السوريين، الذين يعتبرون أنها لا تفيد غير النظام وإيران وروسيا في معركتهم ضد تغيير النظام السوري، وبالنسبة لجبهة النصرة فإن المرونة الحالية لا تلغي قدر التشدد الذي ستواجه به أخصامها كما فعلت حين استتب لها الأمر ما بين صيف العام 2012 وربيع العام 2013.

لم تحصل أي من الجهتين على تأييد المواطنين السوريين في مناطق الثورة أو المناطق المحررة من قوات النظام، ببساطة فإن المناخ الاجتماعي السوري لا يسمح بحياة لتنظيم القاعدة، إلا بالترافق مع أزمة عاصفة مثل الحالية، وحالة تشرذم كما التي يعيشها اليوم، ولكن في أي تحوّل إيجابي في الواقع السوري سيكون عملياً تحولاً سلبياً كبيراً بالنسبة لطرفي تنظيم القاعدة في سوريا، وسيكون بداية نهاية العصر الذهبي لحياة التنظيم في بلاد الشام.

إزالة آثار الأيام الذهبية لتنظيم القاعدة وتصفية خلاياه نفسها قد تتطلب توافقات دولية حول الملف السوري، أي تتطلب فقدان مصلحة الأطراف المتدخلة في دعم وجود القاعدة في سوريا، وستتطلب زمناً طويلاً يقاس بالأعوام، ولكن الغطاء المحلي سيزال عن مقاتلي تنظيم القاعدة الأجانب والمحليين، وسيكفون في نظر المواطن السوري والثائر السوري عن كونهم مقاتلون ساعدوا الثورة في أصعب أيامها وحرّروا جزءاً من البلاد، وسيصبحون مجرّد قتلة يفجرون المباني بسكانها ويسرقون موارد البلاد ويقتلون نساءها وقادة ثورتها.

فإما يتحول تنظيم القاعدة في سوريا بفرعيه إلى الحالة العراقية، أي يتم الاستفادة من خدماته الأمنية والتفجيرية من قبل أطراف دوليين مع مطاردته محلياً، وإما يمكن لطرف من طرفيه، أي جبهة النصرة، أن تحصل على عفو وتدخل في الميليشيات السورية وتحصل على حصّة من المكاسب كما أي ميليشيا أخرى، ووفقاً للنموذج اللبناني لحلّ الصراع الأهلي.

نبذة عن الكاتب

فداء عيتاني

كان يعمل لغاية فترة قريبة معلق ومحقق سياسي أول في جريدة الأخبار اللبنانية 2010-2012 ورئيس القسم السياسي في جريدة الأخبار اللبنانية وسابقاً في جريدة السفير اللبنانية. له مقالات وكتب عدة عن الجهادية الإسلامية وأصبح من المتخصصين فيهم. اعتقل في شمال سوريا على أيدي بعض المجموعات أثناء تأديته عمله الصحفي، وهو الآن يتنقل بين شمال سوريا ولبنان وباقي المناطق العربية.

نبذة عن المحرر

حسين يعقوب

باحث وكاتب لبناني. له مشاركات نقدية عدّة سياسية واجتماعية وثقافية نشرها في صحف ومجلات لبنانية وعربية مختلفة وفي مواقع إلكترونية لبنانية وعربية. وهو محرر صفحة معلومة.

المزيد من منشورات البرنامج المعرفي للمجتمع المدني في غرب آسيا يمكن معاينتها على الموقع:

www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications

منشورات باللغة العربية

أوراق عمل:

منظمة هيفوس / منظمة فريدا / منتدى البدائل العربي للدراسات
التمويل الأجنبي لعمليات التحول الديمقراطي في تشيكيا وسلوفاكيا: أي دروس للعالم العربي؟ ، لوتشيا ناشلوفا، 2013.
التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير: "الواقع والتحديات والمعايير"، مجمد العجاتي ومجموعة من الباحثين، 2013.

منظمة هيفوس / معلومة
لجان التنسيق المحلية في سوريا: حرية، كرامة، مساواة، عامر أبو حامد، تموز / يوليو 2013.

منظمة هيفوس / جامعة أمستردام
النظام التسلطي والقضاء في سوريا، راينود ليندرز، كانون الأول / ديسمبر 2010.
كتابات نشيطين مدنيين وسياسيين كنظرية سياسية حول المجتمع المدني و الديمقراطية، مارليس غلاسيوس، كانون الأول / ديسمبر 2010.
علاقات الدولة وقطاع العمال في المغرب، فريد بو سعيد، كانون الأول / ديسمبر 2010.

كتب:

منظمة هيفوس / منتدى البدائل العربي للدراسات
كتاب ثورات الكرامة العربية، رؤى لما بعد النيوليبرالية، مجموعة باحثين، آب / أغسطس 2012.

منظمة هيفوس
أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة، المجتمع المدني رغم كل الصعوبات ,تحرير سلام الكواكبي, ديسمبر2013

Publications of the Knowledge Programme Civil Society in West Asia are listed below and available in English and Arabic at:
www.hivos.net/Hivos-Knowledge-Programme/Themes/Civil-Society-in-West-Asia/Publications

English Publications

Working Papers:

Hivos /FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:
The Gulf Goes Global: the evolving role of Gulf countries in the Middle East and North Africa and beyond, Kristian Coates Ulrichsen, December 2013
Al-Qaeda's Resurgence in North Africa? Anouar Boukhars, August 2013
Syria's Uprising: sectarianism, regionalisation, and state order in the Levant, Steven Heydemann, May 2013
From Prison to Palace: the Muslim Brotherhood's challenges and responses in post-revolution Egypt, Ibrahim El Houdaiby, March 2013

Hivos /FRIDE/Arab Forum for Alternatives (AFA):
Civil society and foreign donors in Libya, Barah Mikail, July2013
Foreign funding in post-revolution Tunisia, Kristina Kausch, May 2013
Foreign Funding in Egypt, after the revolution, Mohamed Elagati, April 2013
Foreign Democracy Assistance in the Czech and Slovak Transitions: what lessons for the Arab world, Lucia Najslova, February 2013

Hivos:
22.Labour activism and democracy in Iran, Sina Moradi, June 2013
21. Syrian Civil Society Scene Prior to Syrian Revolution, Wael Sawah, October 2012

Hivos/University of Amsterdam:

20. So Many Similarities: Linking Domestic Dissent to Foreign Threat in Iran, Maaike Warnaar, March 2011
19. The First Lady Phenomenon in Jordan, Felia Boerwinkel, March 2010
18. The Political Implications of a Common Approach to Human Rights, Salam Kawakibi, 2010
17. Authoritarianism and the Judiciary in Syria, Reinoud Leenders, December 2010
16. Civil Society in Iran: Transition to Which Direction?, Sohrab Razzaghi, November 2010
15. Re- rethinking Prospects for Democratization: A New Toolbox, Stephan de Vries, November 2010
14. Dissecting Global Civil Society: Values, Actors, Organisational Forms, Marlies Glasius, November 2010
13. Non-Democratic Rule and Regime Stability: Taking a Holistic Approach, Stephan de Vries, November 2010
12. The Uncertain Future of Democracy Promotion, Steven Heydemann, November 2010
11. The Private Media in Syria, Salam Kawabiki, July 2010
10. Internet or Enter-Not: the Syrian Experience, Salam Kawakib, July 2010
9. East European and South American Conceptions of Civil Society, Marlies Glasius, June 2010
8. Package Politics, Aurora Sottimano, June 2010
7. Civil society and Democratization in Jordan, Curtis R. Ryan, June 2010
6. State-Business Relations in Marocco, Farid Boussaid, June 2010
5. Democratization through the Media, Francesco Cavatorta, April 2010
4. The Downfall of Simplicity, Stephan de Vries, November 2009
3. Civil Society and Democratization in Contemporary Yemen, Laurent Bonnefoy and Marine Poirier, November 2009
2. Civil Society Activism in Morocco:'Much Ado About Nothing'?, Francesco Cavatorta, November 2009
1. Moth or Flame: The Sunni Sphere and Regime Durability in Syria, Teije Hidde Donker, November 2009

<u>Special Bulletins</u>:

Hivos:

4. Transition Debates in a Transforming Middle East, Mariwan Kanie, February 2014
3. Seizing the State or Democratizing Society, edited by Shervin Nekuee, July 2013
2. Syrian Voices from Pre-Revolution Syria: Civil Society Against All Odds, edited by Salam Kawakibi, April 2013
1. Iranian Shia Clergy and Democratic Transition: Insiders' Perspectives, edited by Shervin Nekuee, December 2012

<u>Policy Briefs:</u>

Hivos/IFE-EFI:

Building the future today: Engendering Syria's transition, Kawa Hassan and Boriana Jönsson, October 2013

Hivos/FRIDE/Norwegian Ministry of Foreign Affairs:

China's economic engagement in the Middle East and North Africa, Te Liu, January 2014
Democracy and Islamists: what is next?, Ibrahim El Houdaiby, December 2013
Iran and the West: beyond the nuclear deal, Richard Youngs & Eric Wheeler, December 2013
Refugee in the MENA region: what geopolitical consequences?, Barah Mikail, July 2013
Europe's Gulf dilemma, Ana Echagüe, June 2013

<u>Briefing Notes</u>:

2. Dignity Revolutions and Western Donors: Redefining Relevance, Kawa Hassan, July 2012

Policy Papers:

Hivos/Syrian Research and Communication Centre (SRCC):
Health Care Policy in Future Syria, Safwan Kassas, September 2013
Electoral System in Future Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, June 2012

Hivos/University of Amsterdam:
3. Regional Perspectives on the 'Dignity Revolutions', Kawa Hassan, November 2011
2. Resilient Authoritarianism in the Middle East, Steven Heydemann and Reinoud Leenders, March 2011
1. Re-thinking Civic Activism in the Middle East: Agency without Association? Kawa Hassan, March 2011

Hivos/NIMD:
Beyond Orthodox Approaches: Assesing Opportunities to Democracy Support in the Middle East and North Africa, March 2010

Policy Analysis Articles:

Hivos/SRCC:
Health Insurance System in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012
Quality Assurance Challenges in Health Care Reform in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012
Health Information System in Future Syria, Safwan Kassas, September 2012
Syria's Electoral Reforms, Myths and Facts, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012
A New Quota System for Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012
The Relevance of a Presidential Electoral System in Syria, Rouba Al-Fattal Eeckelaert, May 2012

Newsletters:

Hivos/University of Amsterdam:
4. The Syrian Uprising and The Power of Stories, October 2011
3. Understanding-Not Appropriating- Revolution, April 2011
2. 'Democratization Industry' and Challenges faced by Civil Society Concept, January 2010
1. Blogoshpere in Authoritarian States, October 2009

حول برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا

أنشأ برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا في عام 2008 بمبادرة مشتركة بين منظمة "هيفوس" وقسم العلوم السياسية في "جامعة أمستردام"، واستمرت هذه الشراكة العملية والأكاديمية لغاية عام 2011، حيث استطاعت خلالها تقديم رؤى حول دور الفاعلين في المجتمع المدني المحلي والممولين الغربيين في مسارات الدمقرطة في سوريا وإيران. ومنذ شهر كانون الثاني / يناير 2012 قامت منظمة "هيفوس" بالاستمرار بهذا البرنامج من خلال تعاونها مع مراكز أبحاث وخبراء وناشطين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الاتحاد الأوروبي. فتم من خلال هذا التعاون إنتاج أوراق وموجزات سياسات وأوراق أعمال ونشرات خاصة تقدم منتجات فكرية ورؤى معمقة حول ثورات الكرامة (الربيع العربي) وتحديات المراحل الانتقالية والدور المرافق للممولين الغربيين لهذه المسارات الانتقالية، بناء على معلومات مطلعة بهذه البلدان.

لمزيد من التفاصيل:

كاوه حسن(k.hassan@hivos.nl)
منسق برنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا
منظمة هيفوس الهولندية

Contact

Humanist Institute for Cooperation
with Developing Countries (Hivos)
Raamweg 16, P.O. Box 85565, NL-2508 CG
The Hague, The Netherlands
T +31-70 376 55 00 | **F** +31-70 362 46 00
info@hivos.net | www.hivos.net